

التأكيد على الدور الريادي للابتكار والرقمنة لتطور المؤسسات العمومية

بعض منها بتحديات تحديث الإدارة العمومية، ولا سيما من خلال الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية ورقمنة العمليات والإجراءات، واعتماد اللامركزية.

من جهتها، شددت الكاتبة العامة لوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة سارة لمرياني على الدور الجوهري للابتكار كـ“رافعة أساسية للتنمية”.

وقالت السيدة لمرياني إن استراتيجية جديدة للتحول الرقمي في أفق 2030 سيتم إطلاقها، وذلك في إطار التدابير التي اتخذتها الحكومة لتسريع الأوراش المتعلقة بإصلاح الإدارة وتبسيط الإجراءات، موضحة أن هذه الاستراتيجية تروم رقمنة الخدمات العمومية، وإرساء أسس اقتصاد رقمي يخلق فرص الشغل، وتحسين موقع المغرب في هذا المجال.

وفي تصريح للقناة الإخبارية (M24) التابعة للمجموعة الإعلامية لوكالة المغرب العربي للأنباء، أوردت نائبة رئيس جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء فاطمة الزهراء العلمي أن هذا اللقاء كان فرصة للتأكيد على أن الابتكار خيار يحظى بالأولوية بين البنيات المسخرة في مجال الحماية الاجتماعية.

كما أبرزت السيدة العلمي الخبرة في الهندسة الاجتماعية وفي المنظمات أهمية التحول الرقمي والتنظيمي وجعل آليات القرب بالنسبة لتنظيمات الرعاية الاجتماعية لتجويد الخدمة المقدمة للمرتفق.

وتهدف هذه اللقاءات العلمية التي تنظم بشراكة مع جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، من خلال التعاون بين العالمين الأكاديمي والمهني، إلى حشد الذكاء الجماعي للباحثين والممارسين بهدف معالجة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

وتضمنت النسخة الخامسة من هذه اللقاءات العلمية ثلاث جلسات بحث فيها ثلاثة من الخبراء، مغاربة وأجانب، محاور الابتكار في القطاع العمومي، وتقديم تجربة منظمات الرعاية الاجتماعية، ورافعات ومسارات الابتكار في القطاع العمومي.

أكد المشاركون في النسخة الخامسة للقاءات العلمية للصندوق المغربي للتقاعد ، المنعقدة بالرباط ، على الدور الريادي للابتكار والرقمنة في مسار تحول المؤسسات العمومية.

وكانت هذه النسخة التي اختير لها موضوع “الابتكار في قلب تحول المؤسسات العمومية.. ما هي الفرص المتاحة لمؤسسات الحماية الاجتماعية؟”， محطة ، أيضا لإبراز الجامع بين الابتكار والنمو الاقتصادي وخلق الثروة من خلال إنشاء بيئة للأعمال ملائمة للإبداع والاستثمار.

وفي تدخله المناسبة، سجل مدير الصندوق المغربي للتقاعد لطفي بوجندرار سعي المؤسسات العمومية ، على المستوى الدولي ، للابتكار في مجال إدارتها التنظيمية، وأساليب تقديم خدماتها وطرق تواصلها وتفاعلها مع المواطنين، وذلك راجع لتطور التكنولوجيات الجديدة، وتواصل العالم بشكل كبير، والمتطلبات المتزايدة للمواطنين. وحسب السيد بوجندرار، فإن ”الاقتصادات الأكثر ابتكارا تزدهر ، بلا شك في البنيات التي تكون فيها الإدارة العمومية مستعدة للابتكار على مستوى القواعد التنظيمية والسياسات العمومية”.

وأكّد في هذا الصدد، أن الابتكار في القطاع العام يتطلب إشراك مختلف الأطراف الفاعلة من باحثين في العلوم الدقيقة والعلوم الاجتماعية ورجال قانون وخبراء منظومة الابتكار في القطاع الخاص، مشيرا إلى أن الجميع مدعوون لتوحيد جهودهم لدعم العمل العمومي في التحول والتحديث، خاصة العمل العمومي المرتبط بالاحتياط الاجتماعي” .

وأفاد مدير الصندوق المغربي للتقاعد ، من جهة أخرى ، بأن المغرب احتل في السنة الجارية المرتبة 67 في قائمة 132 اقتصادا تم تقييمها وفقا لمؤشر الابتكار العالمي لسنة 2022، كما احتل المركز السادس من بين 36 بلدا في فئة الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض ، والمرتبة الثامنة بين 19 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مينا).

واعتبر أن مقاصد الابتكار في المغرب لا زال مرتبطا في